الجلسة الخامسة بعد الثلاثمائة

التاريخ: الخميس16 رمضان 1423 (2002/11/21).
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلي المستشارين .
التوقيت: ساعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة 55 ليلا .
جدول الأعمال: تقديم التصريح الحكومي .

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيئين والمرسلين .
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
حضرات السادة المستشارين،
تطبيقا للفصل الستين من الدستور وعملا بالمادتين 269 و 270 من النظام الداخلي للمجلس الموقر، أفتتح جلستنا العامة هاته، التي نخصصها للاستماع إلى البرنامج الحكومي الذي يتقدم به السيد إدريس جطو الوزير الأول في حكومة صاحب الجلالة .

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه إلى السادة أعضاء الحكومة بأخلص عبارات التهاني على الثقة الغالية التي وضعها فيهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بتقليدهم المسؤوليات الكبرى الموكولة إلى عاتقهم في هذه الأيام التي يميزها حلول شهر رمضان الأبرك، جعله الله طالع يمن وفأل خير على بلادنا، وهي تجتاز حضرها الزاهر، وتتطلع إلى مستقبلها المفعم بالمزيد من مكاسب الديمقراطية والتنمية والوحدة .

ومما يغمر قلوبنا بمشاعر الابتهاج والسرور والاطمئنان، أن جادت السماء في الأيام الأخيرة التي تلت تعيين الحكومة الجديدة بأمطار الخير والرحمة وهي أمارة دالة على الإرادة الإلهة التي تسمو بألطافها وتعلو بمشيئتها لتنشر الرزق على من تشاء، فسعى بلادنا تنهل من هذا الرزق، ويمنحها الله سبحانه من القدرة ما يعينها على تخطي الصعاب التي تعترضها، حتى تحقق أمانيها في الارتقاء بظروفها الاقتصادية والاجتماعي نحو الأفضل .

إن غايتنا المثلى واحدة في دولة المؤسسات الدستورية التي تتضافر جهودها وتتكامل مكوناتها من أجل خدمة المصالح العليا للوطن، وفي الانتظام سويا برلمانا وحكومة في مسيرة التغيير والتحديث والبناء التي يقودها بالحكمة والثبات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله .

ولقد حدد عاهلنا الهمام معالم هذه المسيرة الإيجابية والهادفة خلال افتتاحه للدورة البرلمانية الحالية، حيث حث رعاه الله على التسلح بالعمل الجدي الذي يكفل الانكباب على إيجاد الحلول الملموسة للمشاكل الواقعية الأساسية التي ينبض بها قلب كل مواطن .

كما قال جلالته: "فعلى الجميع أن يستشعر جسامة المسؤولية البرلمانية والحكومية، ويتحلى بفضيلة الحوار البناء، والإجماع على الثوابت والمقدسات، والتراضي حول الملفات الكبرى للامة ..." إلى أن قال جلالته :

"إن التحدي المطروح على مغرب اليوم والغد ليس هو المفاضلة بين التيارات السياسية، كيفما كانت مشاربها، وإنما والحسم بين الديمقراطية والالتزام، وبين التسيب والسلبية، بين الحداثة والانفتاح، وبين التزمت والانغلاق، إنه بكلمة واحدة المعركة الحقيقية بين التقدم والتأخر، في عالم لا يزيد إلا تحديا على تحديات، وصراعا على صراعات، وسباقا ضد الساعة، يجعل ما هو ممكن اليوم مستحيلا غدا، وتلك هي الرهانات الحقيقية التي يتعين على المغرب كسبها"انتهى كلام صاحب الجلالة .

وأختم كلمتي بالدعاء إلى العلي القدير أن يوفقنا جميعا ويسدد خطانا في أعمالنا، ملتزمين بقيم التضامن والتماسك فيما بيننا، مهتدين بالحديث النبوي الشريف : "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا" .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .
والآن أعطي الكلمة للسيد الوزير الأول لتقديم التصريح الحكومي، فليتفضل مشكورا .

السيد إدريس جطو، الوزير الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
السيد الرئيس،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
يشرفني طبقا لأحكام الدستور أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بالبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه

في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية .

الثوابت والمقدسات والاختيارات:

إن الحكومة التي شرفني صاحب الجلالة بقيادتها ستعمل على تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك السادس نصره الله وأيده .

إن هذا المشروع يرتكز على ثوابتنا ومقدساتنا، المتمثلة في الإسلام ووحدة المذهب والملكية الدستورية ووحدتنا الترابية، يقوم على أساس ترسيخ الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتشبث بمكونات ثقافتنا وشخصيتنا التي تعتبر الأمازيغية أحد عناصرها الرئيسية .

لذا سيحظى بعناية خاصة من لدن الحكومة عملا بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب المولوي بأجدير بإقليم خنيفرة بتاريخ 17 أكتوبر 2001 .

ويجعل هذا المشروع المجتمعي من الإنسان المغربي غايته، ومن صيانة كرامته وفرض حقوقه وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهم انشغالات الحكومة وأهدافها .

كما يولي أوضاع المرأة العناية التي تستحقها، غايته في ذلك تحقيق مساواتها مع الرجل، ومما لاشك فيه أن النتائج التي ستتوصل إليها اللجنة الاستشارية التي عهد إليها جلالة الملك نصره الله بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية ستفتح الآفاق المرجوة لتعزيز وضعية مكانة المرأة المغربية في مجتمعنا، انسجاما مع أحكام ديننا الحنيف .

إن المغرب سيظل تحت قيادة مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ذلك البلد المتشبع بتعاليم الدين الإسلامي والحريص على نصرة فضائل التسامح والتكافل والاعتدال التي تميزه .

وستعمل الحكومة على أن تكون بلادنا دائما المدافع الأمين عن هذه القيم الإسلامية والقضايا المصيرية للمسلمين، خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة الإسلامية .

ويشكل استكمال وحدتنا الترابية شمالا وجنوبا أحد الثوابت الأساسية التي تلتف حولها جميع مكونات الشعب المغربي وتسخر لأجلها كل الطاقات، مجندة وراء جلالة التاريخية والشرعية. وستبقى الحكومة مجندة وراء جلالة الملك الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة .

وفي هذا الاتجاه، فإن الحكومة ستكثف الجهود من أجل الطي النهائي لملف صحرائنا في نطاق احترام السيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي الذي لقي مساندة واسعة من طرف المجتمع الدولي، علما أن تنظيم الاستفتاء كما ورد في المخطط الأممي، أصبح متجاوزا لعدم قابليته للإنجاز الفعلي، كما جاء على لسان جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين للمسيرة الخضراء .

وستظل أقاليمنا الجنوبية الغالية تحظى بعناية خاصة في برامجنا التنموية من أجل تعزيز شبكات التجهيزات الأساسية، والمنشآت الاقتصادية والمرافق والخدمات الاجتماعية، حتى يكتمل اندماج هذا الجزء الغالي من وطننا في الدورة الاقتصادية الوطنية .

وفي هذا الاتجاه، وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية ، ستعمل الحكومة على تفعيل دور الوكالة الوطنية لتنمية الأقاليم الجنوبية، ومدها بالإمكانات الضرورية، للشروع فورا في فتح الأوراش الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها، وخلق المناخ الملائم للدفع بالاستثمارات في القطاعات الواعدة التي تتوفر عليها مناطقنا الجنوبية .

وبخصوص مواطنينا المحتجزين بتندوف ضدا على كل المواثيق والأعراف الدولية والمثل الإنسانية، ستواصل الحكومة جهودها من أجل الإسراع بفك الحصار عما تبقى منهم ورجوعهم إلى أرض الوطن .

ولا تفوتني المناسبة هنا، دون أن أجدد عبارات التقدير الكبير والامتنان العميق لأسرة القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على التفاني والشجاعة وروح التضحية والإقدام الذي عبرت عنه في الدفاع عن وحدتنا الترابية. كما أدعو الله سبحانه وتعالى، أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن .

1 - الديمقراطية والحقوق والحريات العامة

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، لقد حققت المملكة السعيدة تحولا عميقا ومكاسب كبيرة في مجالات ممارسة الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة الحق والقانون، وتعتبر هذه الأهداف من الاختيارات الأساسية التي لا رجعة فيها .

إلا أن ما حققته بلادنا من إنجازات في مجالات الحقوق والحريات وبناء المؤسسات الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، لا يجب أن يحجب علينا ينتظرنا

من أشواط أخرى لتحصين هذه المكتسبات وترسيخ هذه الثقافة في أذهان وسلوكات مجتمعنا .

ونعتبر الانتخابات التشريعية الأخيرة وما تميزت به من شفافية ومصداقية، وما صاحبها من ارتياح في الأوساط السياسية الوطنية والدولية، نقطة تحول هامة في مسارنا الديمقراطي .

فالحكومة عازمة على اتباع هذا النهج القويم وتوظيف آثاره الحسنة لإنجاح الاستحقاقات المقبلة المتعلقة بتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، وانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية .

واستعدادا لهذه الاستحقاقات الجديدة الهامة، ستعمل الحكومة على التعجيل بتقديم مجموعة من مشاريع القوانين المتعلقة بتعديل القانون التنظيمي لمجلس المستشارين، ومشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية، ومراجعة مدونة الانتخابات .

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، إن بناء دولة الحق والقانون، القوية بمؤسساتها والحريصة على ممارسة الحقوق والحريات طبقا للأعراف الدولية، لن يتأتى بالطبع إلا بوجود نظام الأمن والسكينة والاستقرار، كما أن هذين الشرطين لازمين كذلك لخلق المناخ الضروري لإنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية والاجتماعية المستدامة . لذلك، ستنصب جهود الحكومة على مواصلة تأهيل وتحديث القضاء قصد تحسين أدائه، وضمان سرعة تدخله والرفع من مصداقيته وسمعته .

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، فإن الحكومة ستعمل على اتخاذ ما يلزم من السامية، فإن الحكومة ستعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتفادي تكرار الحوادث المؤلمة التي أودت بحياة مجموعة من المواطنين، وذلك بإصلاح وتحديث مراكز الاعتقال وتحسين أوضاع السجناء وصيانة كرامتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بالمجتمع .

وتعتبر الحكومة كذلك، أن الحفاظ على الأمن من المسؤوليات الأساسية للدولة، ذلك أن توفير أمن وسلامة المواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم وتأمين معاملتهم واستقرار المجتمع أمر ضروري لا يمكن دونه بناء أي مجتمع ديمقراطي ومتطور .

فعلى الرغم من أن المغرب يتمتع والحمد لله، بالأمن والاستقرار، ويتوفر على جهاز أمني متميز، فإن قطاع الأمن، باعتراف الجميع، لازال يشكو من ضعف الإمكانيات وقلة التجهيزات ومحدودية الموارد البشرية اللازمة لتأمين التغطية الشاملة لمجموع التراب الوطني .

ومن ثمة، فإن الحكومة ستعمل على تأهيل هذا القطاع وتحسين أدائه ووضعيته العاملين به، وتغطيته لمجموع التراب الوطني، لتشمل تدريجيا المدن والمراكز غير المستفيدة استجابة للمطالب الملحة لمختلف الأوساط السياسية والاجتماعية والمسؤولين المحليين من سلطات ومنتخبين .

2 - دعم وتطوير اللامركزية واللاتركيز والجهوية :

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

إن الإصلاحات الهامة التي عرفها الميثاق الجماعي لسنة 1976 ونظام مجالس العمالات والأقاليم لسنة 1963 والتي صادق عليها البرلمان في دورته الأخيرة، ستسمح بانطلاق مرحلة جديدة في التاريخ المتميز للديمقراطية المحلية واللامركزية الترابية ببلادنا .

إن ما تضمنته تلك الإصلاحات من اختيارات سياسية جديدة، ومن مقتضيات متطورة فيما يتعلق بالمنظور الجديد لتوزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية، وتفعيل الدور اللامركزي للعمالات والأقاليم وتطوير نظام المنتخب وضبط حقوقه وواجباته وتعزيز دور الأجهزة التنفيذية، وتحديث آليات الرقابة، لمن شأنه تطوير الممارسة الديمقراطية وتقوية دور المنتخب في تدبير الشأن المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وحتى نوفر لهذه الإصلاحات الإطار اللازم لترجمتها على أرض الواقع مباشرة بعد دخولها حيز التنفيذ، عند تجديد انتخاب أعضاء المجالس في السنة المقبلة، سنعمل على تتميمها بمجموعة من التشريعات والقرارات التنظيمية الضرورية .

وهكذا، ستقبل الحكومة في الأسابيع القليلة القادمة على مراجعة التقسيم الجماعي لرفع الاختلالات التي أبان عنها تقسيم 1992 وتكريس مبدأ وحدة المدينة بالنسبة للمجموعات الحضرية الأربعة عشر، وذلك طبقا للإصلاحات التي جاء بها القانون الجماعي المعدل .

وسيتم أيضا إدخال إصلاحات هامة على نظام المالية المحلية قصد تبسيطه وتحديثه وجعله يستجيب للدور الجديد المنوط بالجماعات المحلية. كما ستعمل الحكومة على مراجعة نظام الجبايات المحلية تنفيذا

للتعليمات الملكية الواردة في خطاب السامي بالجرف الأصفر واستجابة لانتظارات المسؤولين المحليين والفاعلين الاقتصاديين، وذلك بعقلنة وتبسيط نظام الرسوم والجبايات المحلية والسعي إلى رفع مستوى المحصول الضريبي باعتبارهما من الدعامات اللازمة لتفعيل اللامركزية اتلترابية والرفع من الأداء الإداري وتحقيق التوازنات المجالية ومحاربة الفوارق الجغرافية والاجتماعية التي يهدف إليها إعداد التراب الوطني.

وفي هذا الإتجاه، ستعمل الحكومة على تعزيز دور ولايات الجهات طبقا للتعليمات المولوية الواردة في الرسالة الملكية المؤرخة في 9 يناير 2002، بتمكينها من ممارسة سلطات جديدة ودها بوسائل إضافية حتى تؤدي الوظائف المنوطة بها في مجالات تأطير الجماعات المحلية وتفعيل الاستثمار وتدبير المجال.

3 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن الرهانات التي يتحتم علينا مواجهتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، صعبة التحقيق نظرا للمشاكل الداخلية المتجلية في تراكم الحاجيات الاجتماعية وتفاقم العجز وعدم مطابقة وتيرة الطلب مع محدودية الموارد العمومية واعتبارا للإكراهات الدولية المتمثلة في التنافسية الناجمة عن رفع الحواجز الجمركية والانفتاح على الأسواق العالمية.

مما يزيد الأمر تعقيدا أن حاجيات المواطنين من تجهيزات تحتية وخدمات اجتماعية، ومرافق عمومية، وسكن، وتشغيل، تزداد تفاقما، في الوقت الذي تفرض الظرفية والانفتاح على الأسواق الدولية ومناطق التبادل الحر والعولمة على الاقتصاد الوطني، جملة من الإكراهات الصعبة.

إن هذه الوضعية تحتم علينا نهج سياسة اقتصادية متبصرة قائمة على أهداف وخيارات استراتيجية ترتكز على مضامن قوة اقتصادنا، وتقوم على تأهيل النسيج الاقتصادي الوطني وتعبئة كل الطاقات والإمكانيات وتكييفها مع تحولات وإكراهات تحرير الأسواق.

وفي هذا الاتجاه، فإن السياسة الاقتصادية التي ستعمل الحكومة على تطبيقها تتضمن التوجهات الأساسية التالية :

أ - إن بناء اقتصاد قوي وعصري، قادر على منافسة المنتوج الأجنبي في إطار الانفتاح على الخارج رهين بتقوية وتحديث شبكة البنيات التحتية والفوقية الكبرى من طرق، ومواصلات، وطاقة، وموانئ وتجهيزات مائية.

ومن أجل ذلك، ستعمل الحكومة على التعجيل بإنجاز مشاريع ضخمة وهامة سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني في المدى المتوسط، نخص بالذكر منها :

أولا - تعزيز شبكة الطرق السيارة بإضافة ما يقرب من 400 كلم في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2007، وذلك بمضاعفة المعدل السنوي.

ويهم هذا البرنامج إنهاء الطريق المحوري للدار البيضاء، ومحوري أصيلة - طنجة، وتطوان - الفنيدق، وربط الدار البيضاء بالجديدة وسطات بمراكش. كما ستنجز في هذا الأفق، الدراسات والتركيبية المالية للخطوط التي ستربط مستقبلا فاس بالجهة الشرقية، ومراكش بجهة سوس ماسة، درعة.

ثانيا - إنجاز مشروع ميناء طنجة المتوسطي والمركب الصناعي والتجاري التابع له مع نهاية 2006 وهو تاريخ انتهاء كل الأشغال المتعلقة بالميناء والمناطق الحرة، والشبكة الطرقية، وخط السكة الحديدية.

ثالثا - مواصلة إنجاز المشروع الهام للمحور المتوسطي الرابط بين طنجة والسعيدية،

رابعا - تمديد شبكة السكك الحديدية بإحداث خط جديد سيربط تاوريرت بالناظور، وخط مزدوج بين الدار البيضاء وسطات، والخط المزدوج الرابط بين سيدي قاسم وفاس، والذي ستنتهي الأشغال به سنة 2005، مما سيمكن من ربطهما عبر القطار السريع في حدود ساعتين وعشرة دقائق.

خامسا - نهج سياسة مائية جديدة تستوحي مضامينها من التوجيهات الملكية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للماء والمناخ، المنعقد بأكادير بتاريخ 21 يونيو 2001، حيث دعا جلالته إلى تغيير سلوكنا تجاه الماء من خلال تدبير محكم للطلب وعقلنة الاستهلاك بمواصلة تعبئة الموارد المائية وإنجاز منشئات التخزين، وتحويل المياه من الأحواض ذات الفائض نحو الأحواض التي تعاني من الخصاص، واستدراك التأخر المسجل على مستوى الصرف الصحي للمياه المستعملة، وحماية مصادر المياه من التلوث.

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

ب - إن المحور الثاني سينصب على تأهيل النسيج الاقتصادي الوطني، ودعم المقاولة المغربية

وتهييئها لمواجهة شروط المنافسة وتحديث آليات ووسائل الإنتاج.

إن الظروف الجديدة التي تفرضها العولمة تتطلب منا توجيه الاهتمام والعناية إلى القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها بلادنا على امتيازات وقدرة تنافسية كافية كقطاعات السياحة، والصناعة خاصة منها الفروع الموجهة نحو التصدير، والصيد البحري والمعادن والخدمات والتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل.

ويأتي قطاع السياحة في صدارة القطاعات الواعدة الذي ستعمل الحكومة على تنميته من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الذي حدده جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بتاريخ 10 يناير 2201 بمراكش والرامي الى استقبال 10 مليون سائح سنويا عند بداية سنة 2010.

وستعمل الحكومة كذلك على تركيز الاهتمام على قطاع التصدير، نظرا لما يوفره من فرص للتشغيل وما يجلبه من عملة صعبة، فرغم ما تحقق من نتائج في مجال التصدير فلا تزال دون مستوى الطاقات والإمكانات التي تتوفر عليها فروع متعددة من اقتصادنا الوطني، ولذا وجب علينا سن سياسة تحفيزية ومد كل أشكال الدعم لتنويع المنافذ والأسواق الدولية وتقويم مصادر الإنتاج الوطني وذلك بتشجيع شركات التجارة الدولية والحث على الاندماج الاقتصادي للوحدات الإنتاجية، وتمديد الامتيازات الممنوحة في قطاع التصدير إلى المصدرين غير المباشرين.

كما تعتبر الحكومة ضم الهيئات المكلفة بإنعاش الاستثمار والصادرات وتفعيل نشاطها ضمن إطار موحد، عاملا أساسيا لتطوير وتنسيق المجهودات وتقوية طاقات التصدير للنسيج الوطني.

وستسعى الحكومة إلى إشراك المجموعات المهنية وممثلي القطاعات المعنية والتشاور معها حول عناصر البرنامج العمومي الخاص بدعم وتأهيل المقاولات.

ويعد تأهيل المقاولة المغربية، تحسبا لرفع حواجزنا الجمركية أمام المنتوج الأجنبي، أمرا حتميا، ذلك أن الشروع في تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو مغربية، يشكل بداية مرحلة انتقالية، يتعين فيها على المقاولات الوطنية مواجهة تحديات المنافسة داخل منطقة التبادل الحر المرتقب إنجازها في أفق سنة 2012. ومن المعلوم أن سنة 2003 تشكل بداية التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية حيث سيواجه المنتوج الوطني المنافسة الأوربية ابتداء من السنة المقبلة.

لذلك، صنفنا موضوع تأهيل المقاولات الوطنية لمختلف القطاعات وخاصة منها الواعدة ضمن الأولويات الاقتصادية لهذه الحكومة حيث يتحتم علينا التعجيل بتنفيذ خطة محكمة وهادفة، لتأهيل نسيجنا الاقتصادي وتطوير قدراته التنافسية.

وترمي هذه الخطة إلى تحسيس المقاولة الوطنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة بإكراهات ورهانات التنافسية وتشجيعها على تحديث وسائل وآليات الإنتاج، وتطوير القدرات التدبيرية والإنتاجية والتصديرية.

ويرتكز هذا البرنامج، بالخصوص على توفير قنوات لتحفيز المقاولات وتمويل برامجها التأهيلية في مختلف القطاعات الإنتاجية. وهكذا، ستعمل الحكومة بالخصوص على إحداث صندوق لتأهيل المقاولات، وتفعيل صناديق الضمان الموجودة لتشجيع المقاولات على اللجوء الى قروض ميسرة، وتحريك رؤوس الأموال المخاطرة من أجل تشجيع المقاولات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة وكذا على الرفع من رأسمالها.

وتجدر الإشارة أن الاعتمادات والأرصدة المالية الهامة المتوفرة بهذه الصناديق جديرة بإعطاء شحنة أولى وقوية لعمليات تأهيل مقاولاتها انطلاقا من سنة 2003.

علاوة على ذلك، ستعمل الحكومة على دعم دور الجمعيات، والمجموعات المهنية، وتطوير نظام التكوين المهني وتكييفه مع حاجيات تأهيل المقاولات.

وستوجه الحكومة اهتماما خاصا لقطاع المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل الحيز الأوفر من نسيجنا الاقتصادي، وتساهم بصفة هامة في خلق القيمة المضافة وإنعاش الشغل.

وفي هذا السياق، ستسعى إلى تفعيل الإجراءات الواردة في القانون المتعلق بوكالة تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي نص على جملة من التدابير لصالح هذه المقاولات ستعمل القطاعات الحكومية على ترجمتها على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، ستسعى إلى تفعيل الإجراءات الواردة في القانون المتعلق بوكالة تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي نص على جملة من التدابير لصالح هذه المقاولات ستعمل القطاعات الحكومية على ترجمتها على أرض الواقع.

وفي إطار المجهود المبذول لإنعاش الاستثمار، سيتم في الأسابيع المقبلة فتح ما تبقى من مراكز جهوية للاستثمار التي أمر بإنشائها جلالة الملك محمد السادس نصره الله بموجب الرسالة الملكية المؤرخة في 9 يناير 2002

ومن المعلوم أن دور هذه المراكز لا يقتصر على الوظيفة التقليدية للشباك الوحيد، بل يشمل مجالات توفير بنك للمعلومات لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، والمساعدة على إنشاء المقاولات وتسهيل عمليات الاستثمار، وتشخيص المؤهلات والطاقات الاقتصادية الجهوية، وتأهيل ودعم المقاولات

لهذا، فإن الحكومة ستسهر على أن تضطلع المراكز الجهوية للاستثمار بدورها بكل فعالية حتى تكون القاطرة الحقيقية التي أرادها صاحب الجلالة نصره الله وأداة لتحفيز الاستثمار وخلق الثروات والتشغيل .

إن مجهود تنمية وتحديث الاقتصاد الوطني رهين كذلك بتحسين نظامنا الجبائي والرفع من مردوديته .

لذا، ستتخذ الحكومة ما يتعين من إجراءات وإصلاحات لجعله أكثر عدالة، بالعمل على توسيع قاعدة الوعاء الضريبي، ومساهمة كافة الملزمين من أشخاص ذاتيين أو معنويين في العبء الضريبي الوطني، ومن شأن هذا الإجراء كذلك أن يساعد الاقتصاد غير المنظم على الولوج التدريجي للقطاع المهيكل .

ونظرا للصعوبات التي تواجه الأسواق المالية، ستعمل الحكومة على إعادة هيكلة القطاع المالي العمومي والخاص، وتطوير قنوات تمويل الاقتصاد وخاصة بإعادة تنشيط الأسواق المالية وقنوات الادخار المؤسساتي، كشركات التأمين وصناديق التقاعد .

وفي هذا الاتجاه، ستبادل إلى إجراء المشاورات اللازمة مع المؤسسات والمنظمات المعنية للوقوف بدقة على مواطن الخلل والعمل على تحريك وتفعيل الأسواق المالية .

كما أن الحكومة ستبقى ملتزمة بالخيارات الاستراتيجية، التي تبنتها الدولة منذ سنوات بالعمل على تنفيذ برنامج الخوصصة وتحرير عدد من القطاعات، وإصلاح وإعادة هيكلة وتقويم المؤسسات العمومية والشركات الوطنية .

وسوف ينصب الاهتمام كذلك على قطاع الصناعة التقليدية الذي يمكن أن يساهم بصفة هامة في تطوير المنتوج الاقتصاد الوطني وفتح آفاق هامة للتشغيل فضلا عن جلب العملة الصعبة، لذا ستبادل الحكومة باتخاذ جملة من الإصلاحات والإجراءات لإدماجه في النسيج الاقتصادي الوطني، وتوجيه الاستثمار نحو فروعه المتعددة وتأهيل المقاولات في هذا الميدان عبر توفير آليات وإمكانيات تحفيزية والبحث عن منافذ جديدة للتسويق .

4 - إنعاش التشغيل

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الأولى للبرلمان لهذه السنة، فإن الحكومة تجعل التشغيل ومواجهة معضلة البطالة في صدارة اهتماماتها ومن بين أولوياتها وذلك بالعمل على إعادة الأمل إلى الشريحة العريضة من مجتمعنا المكونة من الشباب . ولهذا الغرض، ستعتمد الحكومة سياسة إرادية ترمي إلى التقليص التدريجي من النسب المرتفعة المسجلة في مجال البطالة . وتتمثل عناصر هذه السياسة أساسا فيما يلي :

أولا - توفير الظروف اللازمة لتحريك الاقتصاد واستقطاب رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار باعتبارها معبرا ضروريا لخلق القيمة المضافة وتوفير الشغل .وفي هذا الإطار، فإن الحكومة واثقة من أن الأوراش الكبرى التي ستعرفها قطاعات الساحة والبنيات التحتية والفوقية من مركبات مينائية، وشبكات طرقية، وسككية، والسكن الاجتماعي، وتأهيل المقاولات إلى غيرها من البرامج المسطرة، ستعطي دفعة قوية لقطاع التشغيل بتوفير عشرات الآلاف من الفرص الجديدة للشغل .

إن المعالجة المستدامة لقضية التشغيل مرتبطة أشد الارتباط بإعادة هيكلة وإصلاح وتحديث المنظومة التربوية،ذلك أن العجز المسجل في مجال التعليم والانقطاع المبكر عن الدراسة ونسبة الأمية وعدم مطابقة الشعب والمسالك لمتطلبات سوق الشغل عوامل تساهم بشكل كبير في زيادة نسبة البطالة .

ونظرا للدور الذي يلعبه التكوين المهني في ميدان التشغيل، فإن الحكومة عازمة على مضاعفة وتيرة التكوين السنوي حتى يستفيد منه ما يناهز 400.000 شابة وشاب خلال السنوات الخمس المقبلة .

ثالثا - إن مقاربة التشغيل تقتضي أيضا تفعيل آليات الوساطة وإدماج الشباب . وستعمل في هذا الصدد على تطوير دور الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات .

واعتبارا للنتائج المشجعة التي أفرزتها الدراسات التقييمية لبرنامج "التكوين من أجل الاندماج" ستسعى الحكومة الى اعتماده وتطويره لتمكين استفادة ما بين 20 و25 ألف من الشباب حاملي الشهادات سنويا من هذا البرنامج. كما ستعمل على تطوير آليات الدعم العمومي لإنشاء المقاولات من قبل الشباب.

رابعا - العمل على تحسين العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين والفرقاء الاجتماعيين لإقامة السلم الاجتماعي الذي يعتبر كما لا يخفى عليكم من عوامل خلق الثقة في الاستثمار لدى المستثمرين المغاربة والأجانب وتشجيعهم على إنعاش وذلك فضلا عن تقوية قدراتنا التنافسية في الأسواق المالية.

وتأمل الحكومة الوصول إلى توافق في أقرب الآجال مع الفاعلين الاقتصاديين والهيآت النقابية حول مجموعة من الإصالحات الجوهرية ذات التأثير المباشر على تأهيل وتطوير اقتصادنا الوطني.

ويتعلق الأمر في هذا المجال بمشروع مدونة الشغل والقانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب والتأمين عن مخاطر فقدان الشغل والتطبيق التدريجي للتأمين الصحي الإجباري والتقاعد المسبق.

والجدير بالإشارة، أن العمل بهذا الإجراء الأخير سوف ينتج عنه ما يقرب من 120.000 منصب في القطاعين العام والخاص.

إن إقامة اقتصاد قوي ومستدام قادر على مسايرة ركب الحداثة والعولمة، رهين كذلك بالدور المنوط بالهيآت النقابية وتوظيفه السليم في خدمة الاستثمار والإنتاج. فمن أجل تقوية قدرات وإمكانيات الشركاء الاجتماعيين، ستعمل الحكومة على مدهم بالدعم اللازم لتنظيم وتأهيل هياكلهم وتحسين العمل النقابي وتسخيره لتحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي المنشودين.

إننا لعازمون على جعل فضائل الإنصات والتشاور والحوار مع شركائنا، الوسيلة المثلى والأسلوب الأنجع لتدبير شؤون البلاد.

فهذه التوجهات هي وحدها الضامنة لتحقيق التشغيل المنتج، الذي دعا إليه بتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الأولى للبرلمان لهذه السنة.

ولنا اليقين فعلا أن معادلة التشغيل لا يمكن أن معادلة التشغيل لا يمكن أن تجد حلها الدائم والتجدد إلا في الحقل الاقتصادي، ذلك أن الحلول الاجتماعية للشغل أبانت عن قصورها، ومن شأنها النيل من قدرات الاستثمار والتشغيل المنتج.

4 - التربية والتكوين والثقافة

يستوحي البرنامج الحكومي المتعلق بقطاع التربية مضمونة من التوجيهات المولوية السامية التي جعلت من التعليم النافع إحدى الأولويات الأربع للعمل الحكومي، ومن مقتضيات الإصلاح التربوي المنبثق عن الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وتجسيدا لمبدأ التربية للجميع وعملا على تحقيق هدف تعميم التعليم وتحديثه، تعتزم الحكومة تركيز سياستها في هذا الميدان على ثلاثة محاور أساسية هي نشر وتعميم التعليم بمختلف مستوياته، وتحسين جودة التربية، وتدبير النظام التربوي.

فبالنسبة لتعميم التعليم، ستواصل الحكومة جهودها من أجل تعميم التعليم الابتدائي ونشر التعليم الثانوي - الإعدادي لتعميمه في أفق سنة 2008، توسيع مجال التعليم الثانوي - التأهيلي، في تجاه وصول 60٪ إلى مستوى الباكالوريا في أفق سنة 2010.

وفي نفس الاتجاه، سيتم تأمين الدعم اللازم لقطاع التعليم الخصوصي، ليساهم في تحقيق تعميم التعليم وكذا الاهتمام بتمدرس الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، وخلق الظروف اللازمة لإدماجهم في المنظومة التربوية.

هذا، وستواصل الحكومة تكثيف جهودها من أجل مواصلة برامج محو الأمية لفائدة الكبار والتربية غير النظامية بالنسبة للأطفال غير المتمدرسين أو المنقطعين مبكرا عن الدراسة قصد إدماجهم في التعليم النظامي أو في النسيج الإنتاجي.

أما فيما يخص تحسين جودة التعليم، فإن الحكومة ستعمل جاهدة على إصلاح وتطوير مناهج ومضامين البرامج التربوية والاستفادة القصوى مما تتيحه تكنولوجية الإعلام والتواصل في المنظومة التربوية وتعزيز الشعب العلمية والتقنية وتكييفها مع متطلبات المقاولة.

وفي مجال التعليم العالي، ستعمل الحكومة على استكمال الإصلاحات الجامعية وفق ما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين. أما السياسة التي ستنهجها الحكومة في ميدان الثقافة،فتهدف إلى صيانة الرصيد الحضاري المتميز الذي تزخر به بلادنا في كافة مجالات العلم والمعرفة والفنون وتوظيف تراثنا الثقافي بمختلف مكوناته ضمن مخططاتنا الاقتصادية

والاجتماعية، هذا فضلا عن توسيع إشعاع بلادنا في هذا المجال بين مختلف الأمم .

6 - الشبيبة والرياضة

تتميز البنية السكانية لبلادنا بارتفاع كبير لنسبة الشباب، مما يضع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة . وتهدف السياسة التي ستنهجها الحكومة في هذا الميدان، تكميلا لدور المدرسة والأسرة، إلى تأطير الشباب وتيسير اندماجه في الحقل الاجتماعي والمهني وتفتحه الفكري والثقافي وتكوين شخصيته ومواطنته، وتحفيزه على التعبير والمشاركة وتحصينه من كل المزالق والانحرافات المدمرة .

وفي مجال الرياضة واعتبارا لدورها في إبراز مؤهلات وطموحات الشباب وبلورة شخصيتهم، فإن الحكومة عازمة على إعطاء هذا القطاع ما يستحقه من دعم وعناية وذلك بهدف تطوير الممارسة الرياضية وتوفير شروط تكوين أبطال في مختلف الأنواع الرياضية الفردية والجماعية لرفع الراية المغربية في المنتديات الرياضية الدولية .

7 - سياسة القرب

نظرا للأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعيشها شريحة واسعة من السكان نتيجة ضعف التجهيزات الأساسية والخدمات والمرافق الاجتماعية الحيوي، وخاصة بهوامش المدن الكبرى والمراكز المتوسطة والصغيرة وبالعالم القروي، فإن هذه الحكومة تعتزم اعتماد سياسة جديدة للقرب تتوخى الاقتراب من اهتمامات وحاجيات هذه الفئات المحتاجة، ومدها بالمرافق والتجهيزات والخدمات اللازمة لصيانة كرامتها وتوفير العيش الكريم لها ومحاربة التهميش والفقر .

وهكذا، فإن سياسة الحكومة في هذا المجال، سترتكز بالخصوص على القطاعات التالية :

أولا - السكن الاجتماعي :

في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية الحالية، أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن صيانة كرامة المواطن المغربي لن تتحقق إلا بتوفير السكن اللائق، والتعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني لمحاربة البناء العشوائي، والقضاء على دور الصفيح .

وتنفيذا لهذه التوجيهات السامية، واعتبارا للعجز الهام الملحوظ في هذا القطاع بحيث أن ما يفوق أربعة ملايين مواطن يقيم في سكن غير لائق .

وبعد الوقوف على الوضعية المتدهورة للنسيج الحضري وما أدت إليه من تفاقم لمظاهر التهميش، واتساع الفوارق الاجتماعية ونظرا لعدم مواكبة الوتيرة الحالية لإنتاج السكن للطلب المتزايد، وعدم التمكن من احتواء العجز المتراكم، قررت الحكومة سن سياسة جديدة في ميدان السكن عامة والسكن الاجتماعي بالخصوص .

وهكذا، سطر البرنامج الحكومي من بين أهدافه الوصول إلى تحقيق نسبة 100.000 وحدة سكنية اجتماعية سنويا، على المدى المتوسط، في شكل بقع مجهزة للبناء الفردي ومساكن جاهزة أو نصف جاهزة، أو عن طريق إعادة هيكلة الأحياء غير المنظمة .

ومن شأن فتح هذا الورش الهام ا، يعطي شحنة قوية لسوق الشغل ويساهم في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة .

ويقتضي تحقيق هذا الهدف مراجعة سياسة الإنتاج العمومي للسكن، وتفويض الاختصاصات المرتبطة بهذا الميدان إلى السلطات والهيئات الجهوية والمحلية وإعادة النظر في النظام المتعلق بتحفيز المنعشين العقاريين الخواص وتقليص كلفة إنتاج السكن الاجتماعي بتعبئة الأرصدة العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية والجماعات السلالية والأحباس، والمساهمة في تحمل تكاليف الربط بشبكات البنيات التحتية .

وفضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من هذه البرامج للعمل على تخفيض نسبة التسبيقات المؤداة من طرف المستفدين، ومراجعة نظام القروض الخاصة بالسكن الاجتماعي بتمديد مدة الاستحقاق على وجه الخصوص، وإحداث صناديق الضمان من أجل تمكين الأعوان العموميين والخواص من امتلاك السكن .

ثانيا - النقل

لقد اعتبرت الحكومة هذا القطاع من ضمن أولويات سياسة القرب التي ينبغي التركيز عليها له من تأثير قوي على حياة المواطن في المدن والقرى وعلى الاقتصاد الوطني .

لذلك، ستركز كل اهتمامها على تطوير هذا القطاع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير وتحسين أداء المؤسسات العمومية المكلفة بهذا المرفق الحيوي ومواصلة خوصصته وتحريره،وسن سياسة تحفيزية قادرة على تشجيع الاستثمارات الخاصة .

فإذا كان قطاع النقل بالمدن والقرى يستدعي اهتمامنا، فإن وضعية النقل الحضري بالخصوص تفرض علينا اتخاذ تدابير استعجالية . ففيما يخص

خدمات قطاع النقل الحضري، فإنها كما تعلمون، لا تغطي في الوقت الراهن سوى 32 مدينة من أصل 300 جماعة ومركز حضري. كما أنها لا تزال دون المستوى المطلوب ولا تستجيب للحاجيات المتزايدة والملحة للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين. إضافة إلى ذلك، يعاني هذا القطاع من اختلالات هيكلية وصعوبات مالية تمس بالخصوص مؤسسات النقل العمومية.

ولذلك، فإن الوضع يستلزم إيلاء النقل الحضري ما يستحقه من عناية، وذلك بإعادة هيكلته، وإيجاد حلول للمشاكل المالية المزمنة للوكالات المستقلة للنقل الحضري، وتحسين شروط وطرق عمل الشركات ذات الامتياز لتفعيل دورها. كما أن الأمر يتطلب مساهمة الدولة وتحفيز المدن الكبرى على إحداث مرفق عصري للنقل العمومي من مترو وترام، يتماشى وطبيعة وحجم حاجياتها.

وفيما يخص العالم القروي، وفضلا عن التدابير المختلفة التي جاء بها هذا البرنامج لفك العزلة عن ساكنته، فإن سياسة القرب التي ستنهجها هذه الحكومة ترمي الى إيجاد حلول عملية قادرة على تمكين سكان البوادي من وسائل النقل الضرورية تستجيب لطبيعة وظروف الوسط القروي. ومما لاشك فيه أن توفير خدمات النقل من العوامل الأساسية لتحريك وتنشيط الاقتصاد القروي والرفع من المستوى المعيشي لسكان الأرياف.

ثالثا - الصحة العمومية

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين،

ولتحقيق شعار "الصحة للجميع" فإن الحكومة ستولي القطاع الصحي الأهمية التي يستحقها باعتباره من القطاعات التي تستأثر باهتمامات المواطنين.

فعلى الرغم من المجهودات المتواصلة المبذولة من طرف السلطات العمومية، وتوفر بلادنا على العديد من المراكز الاستشفائية الجامعية، والمستشفيات ومراكز الولادة، ومراكز الصحة والمستوصفات الحضرية والقروية، فإن هذا القطاع لازال لا يستجيب للحاجيات الضخمة لسكان الحواضر والقرى الذين يعانون من جراء الخصاص وضعف الخدمات الطبية.

لذلك، فإن الحكومة ستبذل كل ما في وسعها لتطوير هذا المرفق العام والرفع من إمكانيته وتحسين أداء العاملين به. كما أن العمل التدريجي بنظام التأمين الإجباري على المرض سيساهم في تحسين وسائل وخدمات هذا القطاع.

وإن الحكومة عازمة على تجنيد الكفاءات الطبية وشبه الطبية، وترشيد وعقلنة الوسائل والتجهيزات المتوفرة وتحسين العلاقات مع المواطنين عبر التواصل والتحسيس من أجل تحسين صورة وخدمات مرفق الصحة العمومية.

رابعا - التنمية القروية:

إن التنمية القروية تعتبر من الأوليات الاستراتيجية لسياسة القرب التي يتضمنها البرنامج الحكومي. إذ أن قرابة نصف ساكنة المغرب تعيش بالوسط القروي، وتعاني من التأثيرات السلبية المتراكمة بسبب تعاقب سنوات الجفاف، وتفاقم العجز في التجهيزات والبنيات التحتية وانعكاساتها على ظروف عيش السكان القرويين ورفع وتيرة الهجرة نحو المدن.

لذلك، فإن سياسة الحكومة تستهدف مواصلة البرامج الوطنية للتنمية القروية، وتعجيل إنجاز المشاريع المبرمجة.

وفي هذا السياق، قررت الحكومة تقديم الأجل المحدد لاستكمال البرنامج الوطني للكهربة القروية وذلك بتحقيق كهربة كافة المناطق القروية عبر ربوع المملكة في أفق سنة 2007.

وتتوخى الحكومة من هذا الإجراء رفع نسبة التغطية إلى ما يفوق 92٪ عند نهاية 2007، مما سيمكن بلادنا من تعميم الكهربة القروية سنوات قبل التاريخ المحدد.

ويتعلق الأمر بالخصوص، بربط من 19.000 قرية تضم ما يفوق 5.800.000 نسمة بالشبكة الكهربائية في إطار الشطر الثالث من البرنامج الوطني للكهربة القروية الذي يوجد في طور الإنجاز. وموازاة مع ذلك سيتم الشروع مباشرة في إنجاز الشطر الرابع والأخير من هذا البرنامج، كما أن ما يناهز 100.000 أسرة إضافية ستستفيد من الكهربة بواسطة الطاقة الشمسية.

وبإنجاز هذا البرنامج في غضون سنة 2007، سنكون قد تمكنا من كهربة أكثر من 33.000 قرية منها 28.000 سيتم ربطها بالشبكة الوطنية يستفيد منها 11.800.000 نسمة.

إن حكومة صاحب الجلالة عاقدة كذلك، على التسريع بتوفير الماء الصالح للشرب لمجموع الساكنة القروية تمشيا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ المنعقدة بمدينة أكادير خلال شهر يونيو 2001.

فالحاجة إلى مضاعفة وتيرة التغطية بهذه المادة الحيوية تجد مبرراتها في ضرورة التسريع في تزويد المناطق المتضررة من جراء الجفاف، وتلك التي تعاني من خصاص في المخزون المائي بالتجهيزات الضرورية لتلبية حاجيات السكان من الماء الصالح للشرب ووقايتهم من الأوبئة الناجمة عم المياه الملوثة .

لقد مكن البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الذي انطلق منذ 1995 تحت إشراف كل من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمديرية العامة للمياه وبشراكة مع الجماعات المحلية من بلوغ نسبة 50٪ من تغطية الحاجيات القروية سنة 2002 .

وتعتزم حكومة صاحب الجلالة رفع هذه النسبة لتتجاوز 90٪ في سنة 2007 عوض 2009، أي بتغطية كل التجمعات السكنية القروية ماعدا السكن المشتت . وهكذا سنتمكن، بمشيئة الله، من التغطية الشاملة بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي بما ستسفر عنه من انعكاسات إيجابية على الساكنة القروية وسلامة صحتها وعلى التخفيف من المشاق التي تعاني منها المرأة والفتاة القروية .

كما أن واجبنا اتجاه العالم القروي، يحتم علينا العمل على الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للطرق القروية ومواصلة الجهود من أجل فك العزلة التي تعاني منها الساكنة القروية وإدماجها في الدورة الاقتصادية .وفي هذا الإطار، تعتزم الحكومة رفع نسبة الإنتاج السنوي للطرق القروية لتصل إلى ما يناهز 1500 كلم عوض معدل 1000 كلم سنويا المسجل منذ انطلاقة البرنامج الوطني للطرق القروية سنة 1995 . ومن المعلوم أن 7000 كلم من ضمن 11.000 المبرمجة قد تم إنجازها إلى حد الآن، أما 4000 كلم المتبقية فسينتهي إنجازها عند نهاية سنة 2005، حيث سيتم الشروع في برنامج جديد يهم إنجاز 10.000 كلم إضافية بوتيرة 1500 كلم سنويا .

وعلاوة على ذلك، ستعمل الحكومة على استدراك العجز المسجل في بعض القطاعات العمومية الحيوية، ولاسيما التعجيل بإنجاز البرامج المسطرة في ميادين التربية والصحة على وجه الخصوص .

ومن أولويات الحكومة كذلك تجاه العالم القروي العمل على تنويع الاقتصاد القروي للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية على الإنتاج الفلاحي. وفي هذا الاتجاه يشكل الاعتناء بالثروة الغابوية عنصرا أساسيا لما له من ارتباط وثيق بحياة السكان القرويين وبحماية البيئة .

فإدراكا من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لأهمية البيئة عموما والغابة على وجه الخصوص، وما تعانيه من تدهور وتراجع وسوء استغلال وزحف مستمر للتصحر وانجراف للتربية، ووعيا من جلالته لأهمية الثروة الغابوية في تحقيق التنمية المستدامة، ارتأت العناية المولوية إنشاء مندوبية سامية تتولى تدبير قطاع الغابة ومحاربة التصحر .

وسيعهد إلى هذا الجهاز مهمة وضع وإنجاز برنامج تقويمي طموح، يمتد على مدى العقدين المقبلين، ويهدف أساسا إلى المحافظة على الثروة الغابوية وتقويم طرق تدبير هذا القطاع الحيوي والنهوض به، والعمل خصوصا على غرس مليون هكتار ورسم خطة حازمة للحد من وتيرة اتساع رقعة التصحر .

وتأبى كذلك الإرادة السامية لصاحب الجلالة، إلا أن تجعل الغابة ومحاربة التصحر موضوع تعبئة وطنية شاملة يلتف حولها الجميع، ويساهم فيها كل مواطن من خلال سلوكاته وممارساته اليومية .

8 - الماء والبيئة

رغم المجهودات المبذولة في السنوات العشر الفارطة في ميدان البيئة، فإن وضعية هذا القطاع مازالت دون المستوى المطلوب مما نتج عنه استمرار تدهور التوازن البيئي الوطني الذي يتجلى في اندثار الثروة الغابوية وانجراف التربة وتوسيع التصحر وتلوث الشواطئ والأنهار والمياه والهواء وانتشار مطارح النفايات الحضرية ومصاب قنوات مياه الصرف الصحي . ونظرا، لهذه الوضعية المقلقة فإن الحكومة عازمة على مواجهة الآثار الوخيمة لهذا التدهور البيئي على الإنسان ومحيطه وسيتم كما أشرت إليه سابقا، الشروع في إنجاز برنامج طموح وطويل المدى في مجالات الغابة والتشجير ومحاربة التصحر . كما ستنهج الحكومة سياسة مائية جديدة كفيلة بضمان تدبير محكم للموارد المائية بدءا بتعبئتها وانتهاء بمعالجة المياه المستعملة .

وفي المجال الحضري ستعتمد الحكومة بتعاون مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص على تبني مقاربة جديدة لمعالجة الإشكاليات المعقدة التي تطرحها قطاعات التطهير السائل والصلب .

واقتناعا من الحكومة بضرورة مواجهة هذا الوضع الذي يتجاوز إمكانيات الجماعات المحلية

ستعمل على وضع استراتيجية جديدة من شأنها توفير الشروط المؤسساتية والقانونية والتقنية والتمويلية الضرورية لمساعدة الجماعات المحلية على مواجهة العجز في هاذين القطاعين اللذين يؤثران سلبا على صحة المواطنين والتوازن البيئي .ودرءا للأخطار التي تهدد شواطئنا فإن الحكومة ستكثف عملها في نفس الاتجاه من أجل مواكبة المجهودات الكبيرة في مجال حماية الشواطئ والحفاظ على رونقها، التي تقوم بها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الإشراف الفعلي لصاحبة السمو الأميرة للحسناء .

9 - إصلاح الإدارة

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، إن إصلاح الإدارة العمومية سيظل من الانشغالات الأساسية لهذه الحكومة، حيث ستواصل الجهود من أجل تطويرها وتحديثها والرفع من مستوى أدائها وتحسين علاقاتها مع المواطنين .

كما أن المنظور الجديد لتحديث القطاعات العامة يقضي إرساء أسس إدارة قريبة من انشغلات المواطنين،حديثة وفعالة ومواطنة، وتعتمد سياسة الإصلاح التي ستنهجها الحكومة على الخصوص :

- إعادة توزيع مهام القطاعات العامة على ضوء الدور الجديد للدولة وذلك باعتماد وتفعيل أسلوب اللاتركيز واللاتمركز، وتفويض السلطات والوسائل إلى المصالح اللاممركزة القريبة من المواطنين، وتخلي الإدارة عن بعض الأنشطة لفائدة الفاعلين الخواص .

- اعتماد مناهج الإدارة الإلكترونية وتطويرها بهدف تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات الأساسية ورفع العبء عنها،

- الرفع من قدرات الموارد البشرية لتأهيلها وتطوير مسار الحياة المهنية وإعادة انتشار الموظفين بين مختلف الإدارات ،

- تبسيط المساطر الإدارية، وحذف التعقيدات والتقليص من عدد الوثائق المطلوبة من المواطنين في تعاملهم مع الإدارة .

وفي هذا السياق، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات استعجالية بخصوص تيسير الحصول على مجموعة أولية من الوثائق الأكثر تداولا. وستعمل بتعاون مع السلطات والجماعات المحلية على تنفيذ هذه العملية في الستة أشهر الأولى من اشتغالها. ويتعلق الأمر بالخصوص بالوثائق والخدمات المتعلقة بجواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية،والوثائق المتعلق بالحالة المدنية، وخدمات الإشهاد على صحة الإمضاءات ومطابقة النسخ للمواطنين، باعتماد أبسط مساطر وأقل ما يمكن من الوثائق وفي أقصر الآجال .

كما ستسعى الحكومة الى الحذف التدريجي لكل الرخص التي تقتضيها مزاولة المهن غير المنظمة، وتعويضها بمجرد التصريح طبقا لمبدأ حرية التجارة والصناعة . ومن شأن هذا الإجراء الأخير تشجيع المبادرات الفردية وإتاحة فرص هامة للشغل . ويتطلب هذا الإجراء الهام تعبئة كاملة لمصالح الجماعات المحلية على وجه الخصوص .

وفضلا عن ذلك، وتسهيلا لقضاء الحاجيات الإدارية للمواطنين، سيتم العمل تدريجيا بالإدارات التي لها علاقة بالمواطن والتي تستلزم ذلك بتطبيق نظام المداومة خارج أوقات العمل القانونية وخلال أيام العطل ويوم السبت صباحا .

10 - الإعلام والتواصل

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، تمشيا مع إرادة جلالة الملك، فإن الحكومة ستعمل على ترسيخ تعددية المشهد الإعلامي وتحديثه، إيمانا منها بأنه يشكل إحدى الدعائم الأساسية للمجتمع الديمقراطية الحداثي . غير أنه يجب أن نستحضر دائما، أن الإعلام لن يكتسب المناعة المصداقية اللتين هو جدير بهما، ما لم تمارس حرية الصحافة في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام التام للقانون والمؤسسات والثوابت والمقدسات، واحترام الحياة الخاصة للأفراد والالتزام بأخلاقيات المهنة .

وفي هذا الإطار، فإن حكومة جلالة الملك نصره الله،عازمة على مواصلة وتسريع تطبيق الإصلاحات التي تهم مختلف وسائله، خاصة المشهد السمعي البصري الوطني، الذي سيعرف إصلاحات عميقة بتطبيق الظهير الشريف المحدث للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، وإلغاء احتكار الدولة لهذا القطاع .

11 - العلاقات الخارجية والجالية المغربية

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، فيما يتعلق بسياستنا الخارجية، فإن الحكومة ستعمل بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى ترسيخ الحضور المغربي على الساحة الدولية والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا، ملتزمة بالثوابت والمبادئ التي عليها الدبلوماسية المغربية في تعاملها مع محيطها الجهوي والدولي .

وستعمل الحكومة انطلاقا من أولويات الدفاع عن الحقوق والمصالح المغربية، على خلق مصالح جديدة من خلال التواجد المستمر والنشيط على مختلف الساحات والأصعدة .

كما أن عملنا الدبلوماسي سيرتكز على المساهمة في استتباب الأمن والسلام العالميين كما دأب المغرب على القيام بذلك منذ عقود .

إن أولوية الأولويات في برنامجنا الحكومي ستبقى بطبيعة الحال الدفاع عن وحدتنا الترابية وتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية، فجهد الحكومة سيظل متواصلا ومكثفا من أجل أن يتأكد حقنا وتترسخ مشروعية مطالبنا .

إن البرنامج الذي سنسير على نهجه ستحظى فيه منطقة المغرب العربي بالاهتمام . فقيام اتحاد المغرب العربي، سيبقى كما أراد ذلك جلالة الملك خيارا استراتيجيا حتميا حتى تتمكن شعوب المنطقة من كسب الرهانات والوقوف في وجه التحديات .

وعليه، فإن بلادنا ستواصل الجهود الرامية إلى تفعيل الفضاء المغاربي وتنشيط دور مؤسساته على أسس سليمة وفق روح ومنطوق معاهدة مراكش وفي مقدمتها احترام الوحدة الترابية لدول الأعضاء .

كما أن العمل العربي المشترك وتطوير علاقتنا مع أشقائنا العرب من الثوابت التي تميز سياستنا .

وفي هذا الإطار، سنسعى إلى بلورة التوجيهات والمبادرات الملكية الهادفة إلى تطوير وتوسيع وتنويع مجال علاقاتنا العربية، كما سنعمل جاهدين على تفعيل الفضاء الاقتصادي العربي ليصبح حقيقة واقعة .

إن القضية الفلسطينية التي شكلت دائما الشغل الشاغل لكل المغاربة ستحظى كما كانت بنفس الاهتمام، وسنظل مساندين لأشقائنا الفلسطينيين حتى يتمكنوا من استرجاع كافة حقوقهم الوطنية وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، انسجاما مع المواقف والمبادرات التي اتخذها صاحب الجلالة نصره الله رئيس لجنة القدس .

كما أن موقف المغرب إزاء القضية العراقية ثابت ويقوم على أساس إيجاد حل سياسي ونهائي للأزمة بالاحتكام إلى الشرعية الدولية وتفادي استعمال القوة، وسنسعى جاهدين من أجل تغليب الحكمة والتبصر والحلول الديبلوماسية للرفع من معاناة الشعب العراقي الشقيق من جراء الحصار المفروض عليه .

وإذا كانت علاقتنا المغاربية والعربية تحظى بالاهتمام، فإن علاقتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة لن تقل أهمية وستكون حاضرة بقوة في نشاطنا الدبلوماسي . بالروابط التي تجمعنا بالدول الإفريقية متنوعة ومتعددة، حيث سنعمل على تفعيلها بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والحضارية . كما أننا سنكون حاضرين وفاعلين في كل النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهم القارة الإفريقية وسنعمل على الدفاع على مصالحها في علاقتنا مع باقي التجمعات والشركاء .

إن مصالحنا مع باقي دول العالم والتجمعات الدولية متعددة ومتشبعة . فجهدنا الدبلوماسي سينصب على الحفاظ على هذه المصالح وتنميتها بما يضمن استمرار مصالحنا التقليدية .

فالتعاون الأورو متوسطي سيبقى ضمن أولويات واهتمامات العمل الديبلوماسي لقناعتنا بأن الفضاء المتوسطي ذو أهمية حيوية بالنسبة للأمن والاستقرار في هذه المنطقة .

كما سيكون من أهدافها تطوير الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وفق الرؤيا والتصور الذي أعلنه صاحب الجلالة الأوروبي وفق الرؤيا والتصور الذي أعلنه صاحب الجلالة الأوروبي وفق الرؤيا والتصور الذي أعلنه صاحب الجلالة نصره الله في أكثر من مناسبة، وسنعمل أيضا بكل فعالية على تكوير وتوطيد علاقتنا التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وإلى جانب العمل الدبلوماسي التقليدي، فإن الدبلوماسية الاقتصادية التي أرادها صاحب الجلالة حفظه الله أن تكون عنصرا فاعلا في العمل الدبلوماسي ستكون أحد المحاور الرئيسية التي سيتحرك من خلالها جهازنا الدبلوماسي من أجل جلب الاستثمارات الضرورية لمشاريعنا التنموية وفتح أسواق جديدة لمنتوجاتنا . وسيبقى دورنا متواصلا ومنسجما مع مبادئنا القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساهمة في الاستقرار والسلم العالميين .

أما فيما يخص جاليتنا المغربية القاطنة بالخارج، فقد ارتأى نظر جلالته السديد إلا أن يخصها بوزارة منتدبة معبرا بذلك عن عنايته واهتمامه الفائق برعاياه الأوفياء بالمهجر، وحرصه على الاعتناء بشؤونها وتعزيز جسور التواصل معها .

وعملا بالتوجيهات الملكية، ستعمل الحكومة جادة على سن سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الأساسية لجاليتنا على الصعيد الوطني وفي دول المهجر، في شتى الميادين المرتبطة بصيانة حقوقها وكرامتها والاستجابة لمطالبها في

مجالات التعليم والتربية والتلقين اللغوي والديني وتقوية الارتباط بمكونات الشخصية المغربية وتبسيط المساطر الإدارية وتسهيل عملية الاستثمار بالوطن إلى غير ذلك .

كما سنسعى إلى توظيف طاقات جاليتنا بالخارج في خدمة قضايانا المصيرية والإشعاع الحضاري لبلادنا واستقطاب الاستثمارات الأجنبية واثقون من كون السمعة التي تتمتع بها جاليتنا بالخارج والنخب والكفاءات العالية التي تضمنها كفيلة بتحقيق هذه الغايات .

السيد الرئيس، حضرات السادة المستشارين المحترمين، تلكم هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه تمشيا مع التوجيهات السامية والأولويات التي حددها صاحب الجلالة نصره الله .

وقبل أن أنهي هذا التقديم، أود أن أؤكد لمجلسكم الموقر عزم الحكومة على تكثيف التعاون مع الجهاز التشريعي بغرفتيه، إيمانا منا بأن تحقيق هذا البرنامج الطموح الذي يسعى إلى الاستجابة لانتظارات المواطنين وكل القوى الحية رهين بمستوى العلاقات التي ستربط الحكومة بالجهاز التشريعي .

وهكذا وعملا بأحكام الدستور، ستعمل الحكومة على الوفاء بما عليها من واجبات دستورية بالحضور والمشاركة الفعلية لأعضائها في جلسات المجلسين، والمساهمة في أشغال لجنهما الدائمة، وتقديم كافة الإيضاحات والمعطيات حول الأداء الحكومي، والامتثال لرقابة الجهاز التشريعي .

كما سيساهم كل عضو من أعضاء الحكومة على إقامة جسور دائمة للتواصل والحوار الدائم مع الأجهزة البرلمانية، في إطار الاحترام التام لمبدأ فصل السلط، بغية تحقيق الأهداف المسطرة بهذا البرنامج وإغناء العمل التشريعي والمساهمة في تطوير الممارسة البرلمانية .

والحكومة عازمة كذلك على إقامة علاقة احترام وتشاور وحوار دائم مع المعارضة البرلمانية، وفتح المجال أمامها لتتبع العمل الحكومي، والاطلاع على الملفات والمعطيات المتعلقة منا بجدوى هذا السلوك، وفائدته بالنسبة للأداء الحكومي والعمل البرلماني .

إننا ندرك ما يتضمنه هذا البرنامج من أهداف وطموحات كبيرة، كما نعي ما سيعترضنا من إكراهات وصعوبات عند تطبيقه، لكننا نأمل أن تنخرط كل القوى الحية الاقتصادية والاجتماعية بثقة وأمانة في هذا المشروع، وأن تساندنا حتى نتمكن مدعمين بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومسلحين بعزيمة قوية، من تحقيق ما ينتظره منا الشعب المغربي.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لهذه الأمة تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لمولانا أمير المؤمنين حامي الملة والدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وشد أزره بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة . إنه سميع مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير الأول . قبل أن أرفع هذه الجلسة لا بد أن أذكر السادة المستشارين بأن الجلسة المقبلة ستكون يوم الثلاثاء إن شاء الله، لمناقشة التصريح الحكومي الذي تفضل به السيد الوزير الأول قبل قليل، على الساعة الثامنة مساء.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة .